

REMALD

المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

سلسلة

مؤلفات
وأعمال
جامعيّة

110
2016

هيئات الحكماء في الدستور

السياق، البنيات والوظائف

ذ. حسن طارق

منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية

سلسلة «مؤلفات وأعمال جامعية»

هيئات الحكماء في الدستور

السياق، البنيات والوظائف

الفهرس

□ مقدمة	15
□ الفصل الأول: هيئات الحكماء ودستور 2011	19
أولا: حضور هيئات الحكماء في الحوار العمومي حول دستور 2011 ...	21
ثانيا: هيئات الحكماء داخل الدستور المغربي: ملاحظات عامة	24
ثالثا: هيئات الحكماء على ضوء النظميين الداخليين للبرلمان واجتهادات القاضي الدستوري	32
1. حول علاقة هيئات الحكماء بالبرلمان ومسألة استقلاليتها	32
2. حول تكيف المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمؤسسة دُستورية مستقلة	39
3. حول الحسم في مسألة تعيين مسؤولي هيئات الحكماء	40
4. حول رفض التداخل العضوي بين الهيئات المكلفة بالتقنين وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي	41

□ الفصل الرابع: السلطات الإدارية المستقلة	91
أولا: السلطات الإدارية المستقلة: قراءة في السياق والتجارب المقارنة ..	93
1. في السياق: دولة الضبط أو الأدوار الجديدة للدولة ..	93
2. السلطات الإدارية المستقلة في التجارب التأسيسية والمقارنة ..	96
1.2. في التجربة الأمريكية ..	96
2.2. في التجربة البريطانية ..	98
3.2. في التجربة الفرنسية ..	99
100. في الحالة الجزائرية ..	100
102. في الدساتير الإفريقية ..	102
104. في الدساتير العربية الجديدة ..	104
ثانيا: السلطات الإدارية المستقلة: عناصر لفهم ..	106
1. في التعريف ..	106
2. في أسباب خلق السلطات الإدارية المستقلة ..	108
3. عناصر النظرية العامة للسلطات الإدارية المستقلة ..	109
4. في المهام ..	109
5. في الصالحيات ..	110
5.1. البحث والتحري ..	111
5.2. الرأي والإستشارة والتوصيات ..	111
5.3. التنبية ..	112
5.4. الزجر واللجوء إلى القضاء ..	113
5.5. التدابير الفردية والتنظيمية ..	113
6. في التركيبة ..	114
7. في جدل الاستقلالية، المراقبة، وممارسة السلطة التنظيمية ..	114
8. في تتبع وتقييم عمل السلطات الإدارية المستقلة ..	118

□ الفصل الثاني: هيئات الحكماء في لحظة ما بعد دستور 2011 ..	43
أولا: المؤسسة الملكية وهيئات الحكماء: العلاقة السلسلة ..	45
ثانيا: الحكومة وهيئات الحكماء: التمرن المؤسسي ..	50
أ- هيئات الحكماء في البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي ..	50
ب- الحكومة وهيئات الحكماء: حالات ومنازعات قضائية ..	52
ثالثا: البرلمان وهيئات الحكماء: بين التوتر والتعاون ..	58
رابعا: هيئات الحكماء داخل الاستشارات العمومية وفي آراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ..	62
1. هيئات الحكماء في مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة ..	62
2. هيئات الحكماء في آراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ..	64
أ- حول هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ..	64
ب- حول المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ..	67
□ الفصل الثالث: الممارسة والهيئات الإستشارية في المغرب ..	69
أولا: نظرة عامة حول الممارسة الإستشارية ..	72
أ- الهيئات الإستشارية: ذلك المجهول!	72
ب- من تعدد البنيات إلى هشاشة الوظيفة ..	78
ثانيا: في بعض الحالات الاستثنائية؛ نموذج المجلس الوطني للشباب والمستقبل ..	80
ثالثا: نحو ممارسة إستشارية جديدة: تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ..	85

رابعاً: اللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات الشخصية	153
1. صلاحيات اللجنة	153
2. تركيبة اللجنة	156
3. خلاصات تجربة تأسيسية	157
□ الفصل السابع: المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان ...	159
أولاً: في الأسس المعيارية	162
1. الاختصاصات	162
2. وسائل العمل	163
3. الإستقلالية	164
4. العضوية	166
ثانياً: العلاقة بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية داخل المرجعيات الدولية	166
ثالثاً: حول التجربة المغربية	170
1. من المجلس الاستشاري إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ...	170
أ- في مسار التطور المؤسسي	170
ب- في اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان	172
2. من ديوان المظالم إلى مؤسسة الوسيط	178
أ- مؤسسة المظالم بين مشروع القانون والظهير الملكي	179
ب- من ديوان المظالم إلى الوسيط	180
ج- اختصاصات مؤسسة الوسيط	183
د- المندوبون الخاصون والوسطاء الجهويون	185
□ الفصل الثامن: هيئات الحكماء وسؤال النظام القانوني	187
أولاً: ثلاث قوانين وثلاث ملاحظات	189

الفصل الخامس: السلطات الإدارية المستقلة في التجربة المغربية	121
أولا: محاولة في السياق المغربي	123
ثانيا: السلطات الإدارية المستقلة والفقه الإداري المغربي	126
ثالثا: السلطات الإدارية المستقلة والقضاء المغربي	131
□ الفصل السادس: هيئات الضبط في التجربة المغربية		
أولا: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	135
1. مهام الوكالة	137
2. تكوين وتأليف الوكالة	139
ثانيا: مجلس المنافسة	140
1. مهام مجلس المنافسة في القانون رقم 06-99	140
2. تأليف مجلس المنافسة في القانون رقم 06-99	141
3. حدود تجربة مجلس المنافسة في القانون رقم 06-99	142
ثالثا: الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري	145
1. شيءٌ من التاريخ!	145
2. الإختصاصات	147
1.2. اختصاصات إستشارية	148
2.2. اختصاصات إقتراحية	148
3.2. اختصاصات تقريرية	149
4.2. اختصاصات رقابية	149
5.2. إختصاصات جزائية	150
6.2. إختصاصات معيارية	151
3. تأليف وتركيبة المجلس	151

ثالثا: هيئات الحكماء والسياسات العمومية: فرضياتٌ متفائلة حول الأثر	218
1. فرضية توسيع دائرة الحوار العمومي وإعادة موقعة السياسات العمومية (الاجتماعية) كموضوع للسياسة	219
2. هيئات الحكماء وفرضية مأسسة الحوار حول «الاجتماعي»	221
3. عقلنة القرار العمومي وترسيخ ثقافة التقييم	222

ثانياً: في منظومة الإختصاصات	192
1. الاختصاصات التقريرية	192
2. الاختصاصات المتعلقة بالبحث والتحري ودراسة الشكيات ...	192
3. الاختصاصات الإستشارية	193
أ - على مستوى موضوع وطالبي الرأي والإستشارة	193
ب - على مستوى الاستشارة الوجوبية	194
ج - على مستوى الآجال	194
4. الاختصاصات الإقتراحية والمتعلقة بالإحالة الذاتية	195
5. على مستوى التقارير	196
ثالثاً: في منظومة التأليف والتركيبة	197
1. التأليف والتعيين	197
2. الأجهزة	199
رابعاً: في منظومة التسيير والتدبير الإداري والمالي	205

□ الفصل التاسع: على سبيل الخلاصة: هيئات الحكماء بين النظام السياسي

وسياسات العمومية	209
أولاً: هيئات الحكماء والنظام السياسي: أسئلة التحقيق والوظيفة	211
1. محاولة في التحقيق	211
أ - منذ الإستقلال إلى بداية التسعينات: مرحلة الهشاشة	211
ب - منذ بداية التسعينات إلى 2011: مرحلة الفعالية	212
ج - ما بعد 2011: مرحلة الدسترة	214
2. محاولة في الوظيفة	215
أ - عقلنة التأويل البرلماني للنظام السياسي	215
ب - اختصار دورة المطالب	216
ج - تكريس الإلتزامات الدولية للمغرب	216
ثانياً: هيئات الحكماء والتموقع المؤسسي: جدلية السلامة والتوتر	216